

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ
الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٨) [الجاثية: 18]

❁ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْآيَاتِ السَّابِقَةِ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى شَرِيعَةٍ، وَهَدَّدَهُمْ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا، فَكَانَ تَهْدِيدُهُمْ تَهْدِيدًا لِأُمَّةٍ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ قَالَ مُصَرِّحًا بِمَا اقْتَضَاهُ سَوْقُ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ مِنْ تَهْدِيدِنَا: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (1).

لا طريق سوى
طريق الشريعة
التي جاء بها
رسول الله ﷺ

وَأَيْضًا لَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَنِ الْحَقِّ لِأَجْلِ الْبَغْيِ وَالْحَسَدِ؛ أَمَرَ رَسُولُهُ ﷺ بِأَنْ يَعْدَلَ عَنِ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ، وَأَنْ يَتَمَسَّكَ بِالْحَقِّ، وَالْأَلَا يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ سِوَى إِظْهَارِ الْحَقِّ وَتَقْرِيرِ الصِّدْقِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (2).

وَأَيْضًا لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى إِنْعَامَهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَاخْتِلَافَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ حَالَ نَبِيِّهِ ﷺ وَمَا مَنَّ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ اصْطِفَائِهِ، فَقَالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ (3).

وَأَيْضًا لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ﴾ الْآيَةَ، وَاتَّبَعَهَا قَوْلُهُ: ﴿وَعَاثَيْنَاهُمُ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾؛ كَانَتْ هَاتَانِ الْآيَتَانِ تَمْهِيدًا لِمَا بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْ اخْتِلَافِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَغْيًا بَيْنَهُمْ، مِمَّا تَسَبَّبَ فِي وَعِيدِهِمْ بِأَنْ يَقْضِيَ رَبُّكَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ نَاسَبَ أَنْ يَعْقِبَ تِلْكَ الْآيَتَيْنِ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 86 / 18.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 675 / 27.

(3) أبو حيان، البحر المحیط: 419 / 9.

❁ شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ:

1 ﴿جَعَلْنَكَ﴾: أصلُ (جعل) كلمات غير مُنْقَاسَة، لا يُشَبَّه بعضها بعضاً، فالجَعَلُ: النَّحْلُ يَفُوتُ الْيَدَ، والواحدةُ جَعْلَةٌ⁽¹⁾، والجَعْلُ والجَعَالَةُ والجَعِيلَةُ: ما يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى الْأَمْرِ يَفْعَلُهُ، وجَعَلْتُ الشَّيْءَ: صَنَعْتُهُ⁽²⁾، ولفظُ (جَعَلَ) عامٌّ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا، وهو أعمُّ مِنْ: فَعَلَ، وَصَنَعَ، وَسَاءَرَ أَخَوَاتِهَا، وَيَأْتِي لِمَعَانٍ مِنْهَا: جَعَلَ الشَّيْءَ جَعْلًا: وَضَعَهُ، وَقَدَّرَهُ، وَجَعَلَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ: أَلْقَاهُ، وَجَعَلَ الْقَبِيحَ حَسَنًا: صَيَّرَهُ، وَجَعَلَ لَهُ كَذَا عَلَى كَذَا: شَارَطَهُ بِهِ عَلَيْهِ⁽³⁾، والمقصودُ بالجعلِ فِي الْآيَةِ: التَّهْيِئَةُ وَالتَّمْكِينُ وَالْوَضْعُ.

❁ الْمَغْنَى الْإِجْمَالِي:

لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْكَافِرِينَ أَعْرَضُوا عَنِ الْحَقِّ بَغْيًا وَحَسَدًا؛ أَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَأَنْ يَسْتَمْسِكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ: ثُمَّ جَعَلْنَاكَ - يَا مُحَمَّدٌ ﷺ - بَعْدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ وَصَفَتْ لَكَ صِفَتَهُمْ عَلَى نَهْجٍ خَاصٍّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، فَاتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ، وَلَا تَتَّبِعْ مَا دَعَاكَ إِلَيْهِ الْجَاهِلُونَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَوْحِيدَ اللَّهِ وَلَا شَرَائِعَهُ لِعِبَادِهِ، وَهُمْ كَفَّارٌ قَرِيشٌ وَمِنْ وَافَقَهُمْ؛ فَتَهْلِكُ⁽⁴⁾.

❁ الْإِبْضَاحُ اللَّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

بَلَاغَةُ الْعَدُولِ عَنْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ فِي ذِكْرِ الْآيَاتِ:

كَانَ مُقْتَضَى ظَاهِرِ النَّظْمِ أَنْ يَقَعَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ﴾ الْآيَتَيْنِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾، فَيَكُونُ دَلِيلًا وَحُجَّةً لَهُ، فَأَخْرَجَ النَّظْمَ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى

للتَّعَبُّدِ لِلَّهِ إِنْ
لَمْ يَكُنْ مُتَابِعًا
لِلرَّسُولِ فَإِنَّهُ لَا
تَقْبَلُ عِبَادَتَهُ

المقصد الأسنى
والأهمُّ من
جميع الشرائع
هو شريعة
رسول الله ﷺ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (جعل).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز: 385/2.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سكن).

(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 86/21، والسمعاني، تفسير القرآن: 139/5، والقرطبي، الجامع

لأحكام القرآن: 164/16، والشنقيطي، أضواء البيان: 201/7.

الظَّاهِرِ، فَجُعِلَتِ الْحُجَّةُ تَمْهِيدًا قَصْدًا لِلتَّشْوِيقِ لِمَا بَعْدَهُ، وَلِيَقَعَ مَا بَعْدَهُ مَعْطُوفًا بِ «ثُمَّ» الدَّالَّةُ عَلَى أَهَمِّيَّةِ مَا بَعْدَهَا⁽¹⁾.

بلادة التعبير بـ «ثُمَّ»:

عبر بحرف التَّراخي «ثُمَّ»؛ لتكون أداة الربط بين هذه الآية والتي قبلها، وتقيد «ثُمَّ» تراخي الزَّمن بين اختلاف بني إسرائيل؛ بغيا بينهم بعد ما جاءهم من العلم، وبين جعله تعالى رسوله ﷺ على شريعة من الأمر، كما أنَّ «ثُمَّ» تدلُّ على التَّراخي الرُّتبي كما هو شأنها في عطف الجمل، ولولا إرادة التَّراخي الرُّتبي؛ لكانت هذه الجملة معطوفةً بالواو على ما قبلها، فأفادَ هذا التَّراخي أنَّ مضمون الجملة المعطوفة بـ «ثُمَّ» أهمُّ من مضمون الجملة المعطوفة عليها، مثل أهمِّيَّة الغرض على المقدِّمة والنتيجة على الدَّلِيل والحجَّة، وفي التَّراخي تنويهُ بهذا الجعل، وإيماء إلى علوِّ شريعة رسول الله ﷺ ورفعته، وإلى أنَّها أفضل من إيتاء بني إسرائيل الكتاب والحكم والنُّبوة والبيِّنات، فنُبُوَّة سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَكِتَابُهُ وَحُكْمُهُ وَبَيِّنَاتُهُ أَفْضَلُ وَأَهْدَى مِمَّا أُوتِيَهُ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ⁽²⁾.

سرُّ التعبير بالجعل في قوله: «جَعَلْنَاكَ»:

عبر بقوله تعالى: «جَعَلْنَاكَ» دون أن يعبر بالإيتاء، فيقال: (وَأَتَيْنَاكَ شَرِيعَةً مِنَ الْأَمْرِ)، كما عبر مع بني إسرائيل؛ لما يفيد لفظ الجعل من أنَّه أمرٌ لا مِثْلَ له بحيث يفيد العجب لعظمته وتسويته، كما يفيد لفظ الجعل معنى التَّحوِيلَ إلى هيئة جديدة عجيبة لم تكن من قبل، فجعله ﷺ على شريعة من الأمر يخالف الطَّرِيقَةَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا بَنُو إِسْرَائِيلَ وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ؛ لِرُقْيِ شَرِيعَتِهِ وَكَمَالِهَا.

نُبُوَّة سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ ﷺ
وَشَرِيعَتُهُ
أَفْضَلُ وَأَهْدَى
مِمَّا أُوتِيَهُ بَنُو
إِسْرَائِيلَ مِنْ مِثْلِ
ذَلِكَ

جَعَلَهُ ﷺ عَلَى
شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ
يَخَالِفُ الطَّرِيقَةَ
الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا
بَنُو إِسْرَائِيلَ
وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 346 / 25.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 347 / 25.

توجيه استعمال فعل ﴿جَعَلْنَاكَ﴾:

ثبات الشريعة
وعدم اختلافها
يسهل اتباعها
في جميع الأزمان
ويستدعي عدم
اختلاف متبعيها

لما كان الجعل على معنى الثبات؛ لأنَّ جعل الشيء على شيء يفيد ثباته ومثله مما يدلُّ على أنَّ الفعل يدلُّ على الثبات قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: 31]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: 32]، فلمَّا كان الأمر كذلك؛ دلَّ على أنَّ قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾ تضمَّن معنى تثبتك على شريعة من الأمر فاتَّبعها، ولهذا لم يقل: أمرناك باتباع الشريعة؛ ليفيد بطريق اللزوم ثبات الشريعة وعدم اختلافها، فإنَّ الثبات على شيء يفيد ثبات ذلك الشيء.

نكتة الإسناد إلى ضمير العظمة:

جعل الله تعالى
رسوله ﷺ على
الشريعة مدح
له وتفخيم لأمره
وشأنه

أسند الفعل (جعل) إلى ضمير العظمة في قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾؛ للإيذان بأنَّ هذا الجعل من مظهر عظمة الله تعالى، وأنه لا يقدر عليه إلا الله الواحد الأحد، ففيه تعظيم لرسول الله ﷺ وتعظيم لشريعته الشريفة، وفيه مدح للرَّسول ﷺ بأنَّ هذا الجعل هو من جعل الله تعالى وتوفيقه، فلا يقدر أحدٌ على تغييره وتبديله.

دلالة الخطاب في ﴿جَعَلْنَاكَ﴾:

لولا رسول الله
ﷺ؛ لما كانت
أُمته على هذه
الشريعة

أفاد الخطاب الموجه إلى رسول الله ﷺ في قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾ خصوصيته على سائر الأنبياء والرُّسل، ففيه تنويه برسول الله ﷺ، وأنه لولاه؛ لما كانت أُمته على هذه الشريعة.

نكتة استعمال حرف الاستعلاء ﴿عَلَى﴾:

من يردُّ شريعة
رسول الله ﷺ
يجد الرِّيَّ فيها

لما كان حرف الاستعلاء ﴿عَلَى﴾ يدلُّ على التَّمكُّن والاستيعاب وقوَّة اللزوم؛ أفاد أنَّ التعبير بقوله: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ﴾ على طريق الاستعارة التَّبعية⁽¹⁾، بمعنى: جعلناك متمكِّناً من الشريعة

(1) القونوي، حاشية على تفسير البضاوي: 426 / 17.

بقوّة، مستوعباً لها، كما أنّه لما كان قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ﴾ على معنى: جعلناك قائماً عليها؛ أفاد أنّه تعالى جعل رسول الله ﷺ قائماً على شريعة هذا الدّين؛ إذ يرد الواردون إليه، فيجدون الرّئي من هذا المورد، ويحمل كلُّ وارِدٍ ما استطاع حمله منه⁽¹⁾.

بلادة الاستعارة:

عبّر بلفظ الشّريعة في قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ على طريق الاستعارة؛ لأنّه إمّا أن يكون من الشّرع، وهو سلوك الطّريق الواضح⁽²⁾، فيكون قد شبّه السّير على شريعة الإسلام بسلوك الطّريق الواضح⁽³⁾ بجامع الوضوح والسّير على المحجّة والوصول إلى المقصود، وإمّا أن تكون الاستعارة من الشّرع الذي هو مورد الشّاربة الماء⁽⁴⁾، فيكون قد شبّه الشّريعة بالمورد الذي يرد فيه النّاس الشّاربة الماء في الأنهار والعيون، أي: في المواضع التي لا انقطاع للماء فيها، فاستعير لفظ الشّريعة لارتياذ النّاس أمر الدّين، والجامع بينهما: هو ارتياذ النّاس الموضع الذي تكون به حياتهم وارتواؤهم وتطهّرههم وما لا غنى لهم عنه مع ديمومته وسهولته، فكما أنّ الشّريعة سببٌ لحياة النّاس لارتياذهم مشرب الماء الذي هو سبب حياتهم⁽⁵⁾، فكذلك شريعة الإسلام سبيلٌ موصلٌ إلى ما هو سببٌ للحياة الأبديّة، ففي التّعبير بطريق الاستعارة إيماؤه إلى أنّ شريعة الإسلام طريقة واسعة ظاهرة مستقيمة سهلة موصلة إلى المقصود هي جديرة بأن يشرع النّاس فيها، ويسيروا عليها⁽⁶⁾.

شريعة الإسلام
سبيلٌ موصلٌ
إلى ما هو سببٌ
للحياة الأبديّة

(1) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 13 / 239.

(2) الراغب، للفردات: (شرع).

(3) السمين الحلبي، عمدة الحقاظ: 2 / 262.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي للؤصل: (شرع).

(5) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 17 / 358.

(6) البقاعي، نظم الدرر: 18 / 87.

رسول الله ﷺ
أوتي الدين كله
في هذه الشريعة

غرض تنكير ﴿شريعة﴾:

أفاد تنكير لفظ ﴿شريعة﴾ التعظيم والتفخيم، بمعنى: أنها شريعة عظيمة ليست مثل سائر الشرائع، ولما كان بنو إسرائيل قد أوتوا الكتاب والحكم والنبوّة، وأوتوا البيّنات؛ أفاد قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا ﷺ لم يؤت كتاباً مثل سائر الكتب المتقدّمة، ولم يؤت مجرد آياتٍ وبيّناتٍ من الدين، وإنّما أوتي الدين كله في هذه الشريعة.

فائدة ﴿مِّن﴾:

تحتمل ﴿مِّن﴾ في قوله تعالى: ﴿شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ أن تكون للتبعية بمعنى: أَنَّ الشريعة من بعض الأمر الذي هو مختصّ بالله تعالى، كما تحتمل أن تكون بيانية؛ لتفيد بيان الشريعة، أي: شريعة هي من الأمر العظيم الذي هو عند الله تعالى، فالأمر جنس للشريعة، كما تحتمل أن تكون للابتداء، بمعنى مورد الشريعة، ومبدؤه هو من الأمر العظيم.

فائدة (ال) في ﴿الْأَمْرِ﴾:

(ال) في ﴿الْأَمْرِ﴾ للعهد بمعنى الأمر الذي هو شأن الدين، وهو شأن من شؤون الله تعالى، ويحتمل أن تكون عوضاً من المضاف إليه، بمعنى: من أمر الله، والأمر هنا مشتقّ من الأمور بمعنى الشأن العظيم⁽¹⁾، وأجاز بعض المفسرين أن يكون ﴿الْأَمْرِ﴾ من الأمر بمعنى الأوامر، أي: على شريعة من الأوامر والنواهي، فسمّى جميع ذلك أمراً على سبيل التغليب⁽²⁾، والظاهر هو الأوّل؛ لأنّ الكلام على الشريعة كلّها، وليس على خصوص الأوامر فيها، ولا داعي لارتكاب المجاز بالتغليب.

تتنوّع معاني
(من) بحسب
المعاني المحمّولة
عليها

الشريعة شأن
عظيم من أمر
الله تعالى

(1) الزمخشري، الكشاف: 289/4، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 107/5.

(2) ابن عطية، للحرر الوجيز: 84/5، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 164/16.

بلادة الإيجاز في المعاني:

بلغت الجملة خبرية: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ من الإيجاز مبلغاً عظيماً، بما دلَّ عليه حرف التراخي ولفظ الجعل بصيغة الماضي وتوجيه الخطاب إلى رسول الله ﷺ؛ إذ أفادت أنَّ شريعة الإسلام أفضل من جميع الشرائع السابقة وأفضل من شريعة موسى ﷺ، وأنها شريعة عظيمة، وأنَّ الرسول ﷺ مُتَمَكِّنٌ مِنْهَا ثَابِتٌ عَلَيْهَا لَا يُزَعِزُهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّأْبِ فِي بَيَانِهَا والدَّعْوَةِ إِلَيْهَا، وَلِذَلِكَ فَرَّغَ عَلَيْهَا أَمْرَهُ بِاتِّبَاعِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾⁽¹⁾.

نكتة التَّعْبِيرِ بالفاء ودلالاتها:

لما كانت الفاء تفيد التَّعْقِيبَ والتَّفْرِيعَ والتَّرتِيبَ؛ أفاد قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ أنَّ أَمْرَهُ ﷺ بِاتِّبَاعِ الشَّرِيعَةِ مَرْتَبٌ عَلَى جَعْلِهِ مُتَمَكِّنًا مِنْهَا قَائِمًا عَلَيْهَا مُسْتَوْعِبًا لَهَا، وَأَنَّ جَعْلَهُ كَانَ سَبَبًا فِي الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِهَا مَعَ الْأَمْرِ بِالمِبادِرَةِ إِلَى اتِّبَاعِهَا.

غرض الأمر في قوله: ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾:

جاء الأمر للنَّبِيِّ ﷺ بلفظ الاتِّبَاعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾؛ للدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبَاتِ، عَلَى مَعْنَى أَدِمَ عَلَى اتِّبَاعِهَا وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَّبِعٌ لِلشَّرِيعَةِ، فَالْأَمْرُ لطلبِ الدَّوامِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: 136]⁽²⁾، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾، وَلَمْ يَقُلْ: فَأَدِمْ عَلَى اتِّبَاعِهَا؛ ثَلَاثَ فَوَائِدَ: **الأولى:** الإشعار بلزوم اتِّبَاعِهَا كُلِّهَا، دُونَ تَرْكِ بَعْضِهَا، **والثانية:** الإيماء إلى إجراء أَحْكَامِهَا فِي نَفْسِكَ وَفِي غَيْرِكَ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا⁽³⁾، **والثالثة:** لِيَكُونَ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِهَا؛ تَمْهِيدًا لِلنَّهْيِ عَنِ

شريعة الإسلام
أفضل من
جميع الشرائع
السابقة وأفضل
من شريعة
موسى ﷺ

اتِّبَاعُ الشَّرِيعَةِ
بعد العلم بها

وجوب اتِّبَاعِ
الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا
دُونَ الْأَخْذِ
ببَعْضِهَا وَتَرْكِ
بَعْضِهَا الْآخَرِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 348 / 25.

(2) ابن عجيبة، البحر اللديد: 308 / 5، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 348 / 25.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 71 / 8.

اتَّباع غيرها في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، والجمع بين الأمر والنهي يقتضي حصر المطلوب ووضوحه.

سرُّ التعبير بلفظ الاتِّباع:

الشريعة هي
للمتقدمة، والمتَّبِع
يتأسى بها،
ويقتفي أثرها،
ويسير على
خطاها

لما كان الاتِّباع بمعنى لحوق أثرٍ والارتسام بأمِّره، أو هو لحوق الشيء بمتقدِّم أو سابقٍ بلا فصلٍ مع رِقَّةٍ ولينٍ في الاتِّباع⁽¹⁾؛ أفاد التعبير بلفظ ﴿فَاتَّبِعَهَا﴾ لحوق المتَّبِع للشريعة بأن تكون هي المتقدِّمة عليه ناظرًا إليها لا يحجبه عنها حاجبٌ ولا فاصلٌ متأسياً بها متطلباً لأحكامها وأوامرها ونواهيها، متهيئاً لما ترسمه ليقْتَفِيها، ويسير على خطاها، بحيث تكون هي السابقة، والمتَّبِع لاحقٌ بها، وهي الأصل والمصدر، وليس من لفظٍ يتضمَّن هذه المعاني مثل لفظ ﴿فَاتَّبِعَهَا﴾ في هذا السياق.

دلالة المبالغة في التعبير بصيغة (اتَّبِع):

لما كان لفظ (اتَّبِع) على صيغة (افْعَل)؛ أفادَ أَنَّ الأمرَ على معنى بذل غاية الجهد في اتِّباع الشريعة⁽²⁾.

بلاغة الجاز في قوله: ﴿فَاتَّبِعَهَا﴾:

الشريعة
واضحةٌ بيِّنة لا
يزيغ عنها إلا
الأعمى

لما كان الأصل في المتبوع أن يكون شيئاً مشخَّصاً؛ لأنَّ الاتِّباع يكون باقتفاء الأثر بحيث يكون المتبوع سابقاً والتابع لاحقاً⁽³⁾؛ كان الأمر باتِّباع الشريعة في قوله: ﴿فَاتَّبِعَهَا﴾ على طريق الاستعارة المكنية، وذلك بتشبيه الشريعة بالإنسان الذي يُرسم أثره بجامع الوضوح في الاتِّباع والاقتفاء، ثم حذف المشبَّه به، ورمز له بشيء من لوازمه وهو الاتِّباع، ويحتمل أن يكون الإسناد على طريق المجاز بالحذف، أي: بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وتقدير

(1) الراغب، المفردات، والزمخشري، أساس البلاغة، ومحمد جبل، للعجم الاشتقاق المؤصل: (تبع).

(2) البقاعي، نظم الدرر: 87/18.

(3) الراغب، المفردات، والزمخشري، أساس البلاغة: (تبع).

الكلام: فاتَّبِعْ أوامرَها، أي: انقاد إليها، وامتلِ لها، فيكون الاتِّباع بمعنى الانقياد والامتثال لأوامرِها، ويمكن أن تُجرى الاستعارة على طريقة التَّصْرِيحِية بأن شَبَّهَ العمل بالشرِعة بالمتَّبِع لخطاها، بجامع الالتزام وعدم المفارقة.

نكته عطف النَّهي على الأمر:

جاء النَّهي في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ معطوفاً على الأمر ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾، ونكته العطف بالواو هو الإيذان باشتراك المعطوف والمعطوف عليه في التَّرتُّب على قوله: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾، أي: كأنه قال: فاتَّبِعْها، ولا تَتَّبِعْ أهواء الذين لا يعلمون، كما أفاد العطف وجوب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه؛ ليفيد أنَّ الأمر لا يكون باتِّباع الشرِعة فقط، بل لابدَّ من ترك اتِّباع أهواء الذين لا يعلمون، ففيه إيحاء إلى سعي أهل الأهواء إلى أن يتَّبِعَ النَّاسُ أهواءهم وتزيينها لهم، وفيه كذلك إيذانٌ بأنَّ الإغضاء عن هفواتِ المشركين وأذاهم وما يسمعون في القرآن من الصَّفح عنهم في قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: 14]، لا يُقصد به مدهنتهم ومتابعتهم، فلا يطمع أحدهم بمصانعة الرَّسول ﷺ والمؤمنين إِيَّاهُمْ حين يَرَوْنَ مِنْهُمْ العفو عن أذاهم⁽¹⁾.

فَنُ الطَّباق بين ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾ و﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾:

بين قوله تعالى: (اتَّبِعْها)، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ محسَّنُ المطابقة بين الأمر بالاتباع والنَّهي عن اتِّباع الأهواء، وفائدة الطَّباق: الإشعارُ بأنَّ الأمر لا يكون إلَّا باتِّباع الشرِعة وترك اتِّباع غيرها.

الإغضاء عن
أذى المشركين،
وما يسمعون
في القرآن من
الصَّفح عنهم
لا يقصد به
مدهنتهم ولا
متابعتهم

النَّجاة لا
تكون إلَّا باتِّباع
الشرِعة، وترك
اتِّباع الأهواء

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 348/25.

بلاغة التعريض:

في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تعريضٌ بالمؤمنين في ألا يتبعوا أهواء الذين لا يعلمون⁽¹⁾، وإنما جاء خطابُ النهي موجَّهاً إلى رسول الله ﷺ تعظيماً لخطر متابعتهم واقتفاء أثرهم.

بلاغة الاستعارة في لفظ ﴿أَهْوَاءَ﴾:

الهُوى قد يكون
سبباً في الهلاك

عبر عن اتباع غير الشريعة بالأهواء؛ ليكون الكلام على طريق المجاز بتشبيه أي أمر سوى الشريعة بالأهواء، ثم حذف المشبَّه، وصرَّح بالمشبَّه به ﴿أَهْوَاءَ الَّذِينَ﴾ على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، فلم يقل: ولا تتبع غيرها، وعدل إلى الاستعارة التصريحية؛ للإيذان بأن كل ما سوى الشريعة؛ فهو أهواء الذين لا يعلمون.

سر التعبير بلفظ ﴿أَهْوَاءَ﴾:

اتِّباع الشريعة
لمقتضى الدليل
واتِّباع الأهواء
لمقتضى الشهوة

عبر بلفظ ﴿أَهْوَاءَ﴾ دون لفظ شهوات؛ لنكتٍ لطيفة ومعانٍ دقيقة، ففي اللفظ إشعار بأن من يتبع الهوى يسقط في الهاوية؛ لأنَّ الهوى سقوط من علوٍّ إلى سفلى في انحدار⁽²⁾، كما يفيد التعبير أنَّ الأهواء ليس لها دليل عن نظر وعلم؛ لأنَّ الأهواء هي الآراء التابعة للشهوات؛ ليفيد بلازمه أنَّ الشريعة قائمة على الدليل والبرهان، فاتِّباعها إنَّما هو اتِّباع لمقتضى البرهان الذي تشتمل عليه، كما أفاد التعبير بالأهواء أنَّ المشركين وأهل الكتاب يزيِّنون آراءهم حتَّى يميل الناس إليها، وقد جاء في الرواية أنَّ المشركين كانوا يقولون لرسول الله ﷺ: (ارجع إلى دين آبائك)⁽³⁾؛ تشويقاً إلى الرجوع عن الحقِّ وتزييناً له، ومن أسرار التعبير بالأهواء أنَّ في اللفظ إيماءً إلى أنَّ الذين يتبعون غير الشريعة إنَّما يتبعون ما تميل إليه أنفسهم وشهواتهم ممَّا لا يقتضيه البرهان ولا الدليل، ومن لطائف التعبير بالأهواء دون الشهوات أنَّ الخطاب

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 348 / 25.

(2) الراغب، المفردات: (هوى).

(3) البغوي، معالم التنزيل: 186 / 4، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 107 / 5.

موجّه إلى رسول الله ﷺ، فلا يليق نهيهِ عن اتِّباع الشَّهوات؛ لما يشعر به الكلام من منقصةٍ للمخاطَب.

بلغة التعريض في النهي عن اتِّباع أهوائهم:

في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تعريضٌ بمن لا يتَّبِعون الشَّريعة بأنَّهم إنَّما اتَّبِعوا الأهواء، وفيه إشارة إلى أنَّ هذه الشَّريعة، لا يتَّبِعها إلَّا مَنْ كان صاحبَ عقلٍ سليمٍ ينظر به إلى هذه الشَّريعة، ثمَّ يودِّيهِ النَّظر الصَّحيح إلى العلم لا إلى الأهواء، فلا يرد موارد الشَّريعة، ولا يتَّجِه إليها إلَّا من كان ذا عقلٍ لم يختلط بالأهواء، ومن زهد في عقله، وصحب هواه، فلن يتعرَّف إلى هذه الشَّريعة، ولن يرد مواردَها.

فائدة إضافة الأهواء إلى ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾:

الإضافة في قوله: ﴿أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ من إضافة المصدر إلى فاعله، وهي إضافة مشعرة بأنَّ الأهواء إنَّما هي من صنع الذين لا يعلمون، وتعطي معنى الاختصاص، بمعنى هي أهواء مختصةٌ بهم، منسوبةٌ إليهم.

مناسبة التعبير بالاسم الموصول وصلته:

لما كانت صلة الموصول معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه عند المخاطبين؛ أفاد قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الإشعار بأنَّ أهواء الذين لا يعلمون معلومةٌ واضحةٌ، كما أنَّ الشَّريعة هي أيضًا واضحةٌ ظاهرةٌ، كما أشعر التعبير بصلة الموصول ببيان سبب الحكم وعلته، بمعنى: أنَّه إنَّما نهى عن اتِّباع الأهواء؛ لأنَّها صادرةٌ من الذين لا يعلمون، وهي مختصةٌ بهم، ويتفرَّع على هذا الوجه ذمُّهم وإهانَتهم بنسبتهم إلى عدم العلم.

براعة استعمال نفي العلم دون إثبات الجهل:

نفي عنهم العلم في قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للإشعار بأنَّهم لما لم

من زهد في عقله، وصحب هواه، فلن يتعرَّف إلى هذه الشَّريعة، ولن يردَّ مواردَها

الأهواء صادرة عن الجهل بالله والجهل بضرِّها

مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ
بِالْعِلْمِ كَانَ
كَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ

يَنْتَفِعُوا بِمَا عِلْمُوا؛ نَفَى عَنْهُمْ الْعِلْمُ⁽¹⁾، فَمَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْعِلْمِ؛ كَانَ كَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَلَوْ قِيلَ: (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الْجَاهِلِينَ)؛ لِأَفَادَ أَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يَصْلُهُمْ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِالْكِتَابِ، وَتَمَكَّنُوا مِنْهُ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا نَفَى الْعِلْمَ عَنْهُمْ؛ أَنْزَلَهُمْ مِنْزِلَةً لِأَزَمَ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْجَهْلُ.

نَكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ:

إِنَّمَا قَالَ: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ لِلْمِبَالَغَةِ فِي جَهْلِهِمْ، كَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ ذَوِي الْعُلُومِ وَالْعُقُولِ، وَلَا يَنْتَسِبُونَ لَهُمْ، وَهُوَ أَشَدُّ ذِمًّا مِنْ نَفْيِ الْعِلْمِ عَنِ الْمَفْرَدِ.

عَلَّةُ اخْتِيَارِ الْعِلْمِ دُونَ الْإِيمَانِ:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ نَفَى عَنْهُمْ الْعِلْمَ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ؛ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ اتِّبَاعَ الشَّرِيعَةِ قَائِمٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ: وَأَنَّ اتِّبَاعَ الْأَهْوَاءِ قَائِمٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْجَهَالِ، وَفِيهِ إِيْمَاءٌ كَذَلِكَ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ الشَّرِيعَةَ لَا عِلْمَ فِيهِ.

نَكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ:

عَبَّرَ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ لِلإِشْعَارِ بِتَجَدُّدِ عَدَمِ الْعِلْمِ وَاسْتِمْرَارِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

الْغَرَضُ مِنْ حَذْفِ الْمَفْعُولِ:

حَذَفَ الْمَفْعُولَ بِهِ لِلْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وَلَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ لِلْفَاعِلِ، فَفِيهِ إِيْذَانٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُمْ الْعِلْمُ، فَالْمَقْصُودُ إِثْبَاتُ نَفْيِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ، وَمَنْ لَا يَكُونُ مِنْهُ الْعِلْمُ لَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا الْأَهْوَاءُ الْبَاطِلَةُ، فَلَا يُتَّبَعُ، فَكَانَ حَذْفُ الْمَفْعُولِ بِمَنْزِلَةِ بَيَانِ سَبَبِ النَّهْيِ عَنْ اتِّبَاعِ أَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.

اتِّبَاعُ الشَّرِيعَةِ
قَائِمٌ عَلَى اتِّبَاعِ
الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ
الْعَقْلِيِّ الصَّحِيحِ

مَنْ لَا يَكُونُ مِنْهُ
الْعِلْمُ لَا يَأْتِي
مِنْهُ إِلَّا الْأَهْوَاءُ
الْبَاطِلَةُ

(1) للتأريدي، وتأويلات أهل الشُّنَّة: 224 / 9.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والخمسون،
سورة الجاثية من الآية 16 إلى سورة محمّد الآية 06
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447 هـ - 2026 م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026 م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثية من الآية 16 إلى سورة محمّد الآية 06
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2026.
مج. 55، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك: 978-9948-659-89-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 55: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثية من الآية 16 إلى سورة محمّد الآية 06.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-
ألفاظ أ-العنوان ب- مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي: 978-9948-659-89-1

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-4299298 بتاريخ 2026/01/07 م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"